موریس متی

نفاد احتياط الموازنة جرس إنذار لخطورة الوضع المالى الحل الوحيد الاستدانة... العجز والدين إلى ارتفاع!

لم يمرّ ما كشفه وزير المال على حسن خليل خلال الجلسة التشريعية الاخيرة حول نفاد رصيد احتياط الموازنة مرور الكرام بالنسبة الى العديد من المراقبين والخبراء الاقتصاديين، الذين رأوا في هذه المعلومات تطورا خطيرا على صعيد المالية العامة المهترئة أصلا، والمتأكلة نتيجة تراكم الدين العام، والعجوزات المستمرة بالارتفاع لم يرد وزير المال إشاعة القلق خلال الاسابيع الماضية حين تبلغ نفاد رصيد الحساب رقم 36 لدى مصرف لبنان الذي تحفظ فيه الدولة اللبنانية احتياط موازنتها، فقرر التشديد على ضرورة السير بتشكيل حكومة بأقصىي سرعة وإقرار الموازنة لوقف الاعتمادات وإعادة الانتظام الى الإدارة المالية. ولكن، يبدو ان حاجة المواطنين الى الأدوية المستعصية أخرجت الحقيقة الى العلن. احتياط الموازنة فارغ من الاموال، فاذهبوا مجددا الى الاستدانة!تر صد اعتمادات هذا البند ضمن الموازنة العامة من وزارة المال وتنقل الاموال عن الحاجة وفقا لأحكام المادة 26 من قانون المحاسبة العمومية، وتصرف هذه الاموال فقط في حالات استثنائية وطارئة ولتغطية الاعتمادات التي تطلبها الوزارات في بعض الحالات وعند نفاد موازناتها، على ان يتم نقل الاموال من باب إحتياط الموازنة الى باب إنفاق وزارة من خلال مرسوم يصدر عن مجلس الوزراء. كما تستخدم أموال هذا الاحتياط لتغطية النفقات الاستثنائية والطارئة التي تواجهها الدولة، ومنها ما يتعلق بالكوارث الطبيعية وغيرها، وهي نفقات لم تلحظها الموازنة السنوية للدولة. تشير المعلومات الى ان اموال احتياط الموازنة تم صرفها لمصلحة عدد من الوزارات التي طلبت في الاشهر الماضية فتح اعتمادات استثنائية لتغطية نفقاتها، ومنها وزارة الاشغال، كما حصل مجلس الانماء والاعمار على جزء من هذه الاموال، بالاضافة الى نفقات أخرى متعلقة بالهيئة العليا للإغاثة والاجهزة العسكرية يعتبر الخبير الاقتصادي والاستراتيجي البروفسور جاسم عجاقة أن نفاد الاحتياط في خزينة الدّولة "يأتي ليُثبت مرّة جديدة مدى عقم المنهجية المُتبعة حاليًا في إدارة الدوّلة، وخصوصا على صعيد الانفاق. فالمعروف تقليديًا أن على الدول المحافظة على الإحتياط لديها ليتم نقله من سنة الى أخرى، والعمل دائما على تعزيزه، وبالتالي فإن نفاده يعني أن إنفاق الدوّلة وصل إلى مستويات كارثية و هو أمر غير مقبول. وهذا الواقع يُضعف قدرة الدولة على الاستدانة من الأسواق أو من المصارف التي يُتوقع ان تبدأ بوضع سلسلة شروط على إقراض الدولة، خصوصًا على صعيد ربط هذه قبول المصارف بتنفيذ الاصلاحات الضرورية في الإدارة العامّة وعلى صعيد الجباية وتعزيز ها وإقرار الموازنات التقشفية ووضع حد لمكامن الهدر والفساد، والإنفاق غير المجدي، والتوظيف العشوائي، ناهيك بسعر الفائدة الذي قد يرتفع عند طلب وزارة المال للأموال مجددا من الاسواق لتغطية اي نفقات تواجهها، إذ من شبه المُستحيلات أن تقترض الدولة من مصرف لبنان بفائدة تقارب نسبتها %1، وهي النسبة التي كانت متبعة في السابق، لما شهدته المرحلة الماضية من تغيرات على صعيد المخاطر ورفع الفوائد الاميركية وما شهدته الفوائد في الاسواق الناشئة من ارتفاع ايضا. ولكن يبقى السؤال عن قدرة المصارف على فرض شروطها على الدوّلة اللبنانية، فالجواب ليس بالسهل، خصوصًا إذا ما أخذنا في الاعتبار نسبة تعرّض هذه المصارف للديون السيادية. وبالتالي فإن أقصى ما يُمكن أن تفعله المصارف هو المماطلة، ما يعني تحميل الدوّلة المزيد من الخسائر في انتظار أن تعمد الأخيرة إلى الشروع في الإصلاحات.أما الخبير الاقتصادي الدكتور غازي وزني فيعتبر ان نفاد احتياط الموازنة كان متوقعا، وله إنعكاس سلبي جدا على وضع المالية العامة لناحية ارتفاع العجز العام وتراكم الدين العام. فالاعتمادات المطلوبة خلال هذه المرحلة تصل الى 1200 مليار ليرة تشمل ما يتعلق بحصول مؤسسة كهرباء لبنان على "سلفة خزينة طويلة الأجل بقيمة 642 مليار ليرة، بالاضافة الى فتح الاعتماد المطلوب لتغطية كلفة أدوية الامراض المستعصية بقيمة 75 مليار وغيرها من الاعتمادات المتعلقة بمجلس الإنماء والاعمار، والتي ستجبر وزارة المال على اللجوء الى الاستدانة من جديد بعد إتمام التشريعات المطلوبة، ما يرفع قيمة العجز المتوقع للعام 2018 الى أكثر من 9000 مليار ليرة بالمقارنة مع عجز كان متوقعا للعام الحالي عند 7245 مليار ليرة. يؤكد وزني ان "الاموال التي كانت مرصدة في احتياط الموازنة تدخل ضمن أرقام الموازنة الاجمالية وبالتالي الاستعانة بالاحتياط لما كان لير اكم الدين، ام اللجو ء الى الاستدانة من الاسواق، فحكما يحمل الخزينة المزيد من الاعباء. فالاستدانة من الاسواق تختلف تماما عن استخدام الاموال التي كانت موجودة في احتياط الموازنة. واحتياط الموازنة كان مدرجا أصلا ضمن الموازنة وأرقامه تدخل في تقدير العجز والدين، أما اليوم، وعند اللجوء مجددا الى الاسواق للاستدانة لتغطية النفقات الاضافية في غياب الموازنة الجديدة، فحكما هذا ما سيرفع العجز ويحمل الدولة اللبنانية المزيد من الدين. وعند نفاد احتياط الموازنة، تصرف الاعتمادات من خلال إقرار قانون في مجلس النواب يسمح بفتح اعتمادات جديدة من خلال الاستدانة، أي ما يعرف بالاستدانة من خارج الموازنة، وهذه الخطوة استخدمتها وزارة المال لتأمين الاموال اللازمة لتغطية كلفة القانون الذي أقر في المجلس النيابي لناحية تمويل دعم القروض السكنية. لبنان التزم على لسان رئيس حكومته سعد الحريري خفض العجز المالي من 10,5% الى 5% خلال 5 سنوات، أما اليوم، فالعجز سيقارب 11% بعد التطورات الدراماتيكية على صعيد تأكل المالية العامة، وهذه التطورات ما هي إلا إنذار خطير للإدارة المالية للدولة. وإذا كان هذا الإنذار لا يعني بأي شكل من الأشكال إفلاس الدولة، إلا أنه يُشكل النوبة الأولى من نوبات ستتوالى إذا لم تتخذ الدوّلة ما هو ضروري لتصحيح الوضع، و هو ما قد يؤدّي في النهاية إلى تعسر مالي.